

كويت مارى عيراق

داد كاى بالآى نيختجهاى



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٥٠ / اتحادية / تميز / ٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٨/٢١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المائونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المميز - المدعى - /عبد العزيز محمد مزعل - وكيله المحامي علي سلمان البيضاوي .
- المميز عليه - المدعى عليه - /رئيس مجلس محافظة واسط/إضافة لوظيفته وكيله
- الموظف الحقوقي سنان سهيل نجم .

الإدعاء /

ادعى المدعى (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان عضواً في المجلس المحلي السابق في قضاء العزيزية/محافظة واسط للفترة من ٢٠٠٣/٧/٢٥ ولغاية ٢٠٠٤/١/٢١ إلا أن الأمر الصادر بتعيينه صدر متأخراً بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ وحيث ان خدمته هي ستة أشهر وستة عشر يوماً وبالتالي فإنه مشمول بالحقوق التقاعدية أسوة بإقرانه إلا أن اعتبار مباشرته بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٨ يجعل خدمته خمسة أشهر وثلاثة وعشرون يوماً مما يؤدي الى حرمانه من الحقوق التقاعدية وأنه قدم طلباً بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٢ يتضمن تصحيح تاريخ مباشرته الفعلية استناداً الى محاضر اجتماعات المجلس البلدي إلا أن طلبه قد رفض في ٢٠١٠/٤/٢٥ نظلم المدعى بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٨ وقد رفض نظلمه بموجب كتاب مجلس محافظة واسط المرقم (٥١٥٤/٥٣) في ٢٠١٠/٤/٢٨ . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦ طالباً بالحكم بتصحيح تاريخ المباشرية من ٢٠٠٣/٧/٢٨ الى ٢٠٠٣/٧/٢١ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/١٨ وبعد اضطرار (٢٠١٠/٢٩٣) حكماً يقضي برد دعوى المدعى ذلك أن كل الأدلة والوقائع تشير الى ان تشكيل المجلس كان بتاريخ

كو٧ ماري عبراق

داد كاي بالآي نيئتيجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٥٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

لاحق للتاريخ الذي يدعيه المدعي لمباشرته في المجلس . طعن وكيل المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٦/١٦ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، للأسباب والحيثيات التي اعتمدها حيث تبين بان المدعي كان قد قدم طلباً الى المدعي عليه/إضافة لوظيفته يطلب فيه تعديل تاريخ مباشرته في المجلس البلدي لنقضاء العزيزية في محافظة واسط الى تاريخ ٢٠٠٣/٧/٥ بدلاً من ٢٠٠٣/٧/٢٨ ورقض طلبه فنظلم من ذلك ورفض تظلمه أيضاً فألقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالباً تصحيح تاريخ مباشرته وجعله ٢٠٠٣/٧/٢١ بدلاً من ٢٠٠٣/٧/٢٨ لكي تبلغ خدمته الفعلية ستة أشهر وبالتالي يكون مشمولاً بالحقوق التقاعدية - أسوة بإقرانه - من أعضاء المجلس المذكور في جلسة المرافعة ٢٠٠٣/١٢/٢٧ إبرسز المدعي صورة ضوئية من (محضر الاجتماع الأول) وكان موقفاً بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢ من رؤساء وممثلي عشرات قضاء العزيزية يتضمن تأييدها وموافقتها على محضر اجتماع الأحزاب والحركات السياسية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ بخصوص اختيار رئيس وأعضاء المجلس البلدي في القضاء المذكور ورفع المحضر الى محافظة واسط كما ان استمارة صرف فروقات المكافآت الممنوحة لأعضاء المجلس البلدي /قضاء العزيزية والمربوضة صورة منها بالضارة الدعوى تتضمن بان تاريخ بداية الدورة الأولى للمجلس هو ٢٠٠٣/٧/٢٨ ولوحد أيضاً بان وكيل المدعي اقر في محضر جلسة المرافعة ليوم ٢٠١١/٤/١٨ بأنه ليس لدى موكله ما يثبت بان تاريخ مباشرته في الوظيفة في المجلس اعلاه كان بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١ . كما أن الأمر الإداري الصادر عن محافظة واسط المرقم (٢٣٥٣٠) في ٢٠٠٣/٧/٢٨ يؤكد بان تعيين المدعي بوظيفته كان بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٨ واعتبرت مباشرته اعتبراً من تاريخ صدور الأمر المذكور آنفاً .

كو^٧ ماري عبيراق

داد كايب بالاي نيستيبجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٥٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

وحيث أن مجلس محافظة واسط/اللجنة القانونية أكد هو الآخر بكتابه المرقم (٥٠٢٣/٥٣) فسي ٢٥/٤/٢٠١٠ وحسب ما توفر لديه من أوليات بأنه لا يستطيع إثبات بداية الخدمة الفعلية للمدعي في ٢١/٧/٢٠٠٣ وإنما خدمته تبدأ في ٢٨/٧/٢٠٠٣ ونغاية ٢١/١/٢٠٠٤ مما تقدم تبين لهذه المحكمة بان تاريخ مباشرة المدعي في وظيفته في المجلس المحلي لقضاء التعاضدية وحسب ادعائه يسبق تاريخ تشكيل المجلس المذكور وهذا يخالف المنطق والقانون عليه وحيث أن محكمة القضاء الإداري سارت في هذا الاتجاه في قرارها المطعون فيه وقررت رد الدعوى من هذه الناحية فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٤/ثلاثاً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق في ٢١/٨/٢٠١١ .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بايان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن

علياء حسين